نشوء الرأسمالية المحلية في مصر في العهد العثماني (١٥١٧-١٧٩١) إستنادا على وثائق المحاكم الشرعية المصرية

عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ★

* حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الأجنبية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣ .
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الانسانية ــ فرع البنات بجامعة الأزهر .

الملخص

كانت مصر قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨م مركزا تجارياً حيوياً . كما كانت مركزا رئيسيا لانتاج زراعي . وشهدت في العصر المملوكي نظاما أقرب إلى النظام الاقطاعي منه إلى النظام الرأسمالي . وقد أصيبت الحياة الاقتصادية المصرية بنكسة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨م . وبعد دخول العثمانيين مصر في عام ١٥١٧م بدأت السوق المصرية تشهد نوعا من الاستقرار ، وبدأت الحياة التجارية تزدهر مرة أخرى .

وظهرت الأسواق والوكالات ، كمنظمات تجارية نشطة ، وبدأت الحركة التجارية تأخذ سبيلها إلى الازدهار . وبدأت تظهر فئة أعيان التجار ، أي كبار التجار ، كما ظهر نظام الشركاء في العمل التجاري . وظل الحال هكذا طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر . واستثمر التجار رؤوس أموالهم في العمل التجاري . ومنذ بداية القرن الثامن عشر ، ظهرت البيوت التجارية المصرية الكبرى ، التي بدأت تلعب دورها في الحياة الاقتصادية المصرية ، حيث مدت نشاطاتها المالية إلى مجالات استثمارية أخرى ، مثل التزام الأراضي الزراعية ، ومشروعات الخدمات ، وامتلاك العقارات ، مما جعلها تمثل الرأسمالية المحلية في مصر آنذاك ، حتى وجهت إليها ضربة شديدة في نهاية القرن الثامن عشر ، نتيجة للصراعات السياسية المملوكية التي شهدتها مصر في تلك الفترة .

حالة مصر الاقتصادية ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبداية نشوء الرأسمالية المصرية

تمهيد :

كانت مصر ، قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨ م) ، كما هو ثابت من كتابات مصادر العصر المملوكي ، مركزاً تجارياً حيوياً ، كما كانت مركزا رئيسيا لانتاج زراعي كبير . ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نحكم بأنها كانت بلداً رأسماليا ، وإنما النظام الاقتصادي الذي كانت تسير فيه ، هو أقرب إلى النظام الاقطاعي منه إلى النظام الرأسمالي حيث أن أصحاب الإقطاعات من الأمراء المماليك ، لم يستثمروا العائد الذي توفر لديهم في أي من مجالات الاستثمار الأخرى ، وإنما استغلوه في البذخ والترف ، وبناء الدور والمساجد وغيرها للتفاخر فيما بينهم . ومن هنا فإننا نستطيع أن نحكم باطمئنان بأن مصر ، في العصر المملوكي لم تشهد النظام الرأسمالي بالمعنى المعروف . وفي أواخر هذا العصر أصيبت الحياة الاقتصادية المصرية ، بعد عام ١٤٩٨م بنكسة كبيرة كانت آثارها شديدة على الريف والمدينة على السواء .

أولا : أثر النكسة على الريف :

تأثر الريف المصري بالنكسة الاقتصادية التي حدثت نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية ، إلى رأس الرجاء الصالح ، حيث أن الأمراء المماليك ، من أصحاب الإقطاعات ، أصبح جل اعتمادهم الاقتصادي على ما يجبونه من الفلاحين من ضرائب ، فاضطروا إلى المغالاة في فرض هذه الضرائب ، بعد أن فقدوا ما كانوا يجبونه من مكوس تجارية . وعندما ثقلت الأعباء المالية على الفلاحين ، اضطر الكثيرون منهم إلى هجر قراهم ، وظهر ذلك بصورة واضحة في عهد السلطان الغوري (٩٠٦/٩٢٢هـ ١٥٠٦/١٥٢٢م) الذي عمل حينما أراد إعداد الجيش الذي سوف يصحبه إلى بلاد الشام ، لملاقاة الجيش العثماني ، على فرض ضريبة إضافية (فردة) ، على أهل الريف ، وذلك في (ربيع الأول ٩٢٢هـ / أبريل ١٥١٦م) ، فهجر الفلاحون قراهم ، مما جعل الأمراء من أصحاب الاقطاعات ، يحتجون على السلطان الغوري وأجبروه على إبطال فرض هذه الضريبة[١] . ومع ذلك فإن حالة الفلاح المصري الاقتصادية استمرت في التدهور ، حتى نهاية العصر المملوكي ومطلع العصر العثماني ، نتيجة لأثر هذه النكسة التي أصابت مصر .

ثانيا : أثر النكسة على المدينة :

كانت المدن المصرية ، وبخاصة القاهرة ، ومدن الثغور قبل (١٤٩٨م) ، عامرة بالأنشطة التجارية المختلفة . وكانت هذه المدن بمثابة محور تجاري كبير للحركة التجارية بين آسيا ،

أوروبا ، وأفريقيا . وكان تجار الكارم الذين كانوا يتاجرون في منتجات الشرق (الهند وغيرها) ، يلعبون دورا رئيسيا في الحركة التجارية العالمية . ولكن بتحول طريق التجار ، وفقدان الأمراء المماليك لجزء كبير من المكوس التي كانوا يفرضونها على السلع التجارية الآتية من الشرق ، أثر ذلك بصورة واضحة على الحياة الإقتصادية في المدينة المصرية ، وبدأ الاضمحلال يسود السوق المصرية بوجه عام . وأغلق عدد كبير من المتاجر الكبيرة في الأسواق المصرية ، والتي كانت تعرف « بالحانات » ولم يبق منها إلا القليل . وأصبحت المحلات التجارية الصغيرة « الدكاكين » هي السائدة ، واقتصر نشاطها على المتاجرة في السلع الضرورية لحياة الإنسان المصري . وقد كان تأثر مدينة الاسكندرية ــ بالذات ــ كبيرا ، حيث هجرها كثير من الأجانب ، الذين كانوا يتخذون منها مركزاً لممارسة نشاطهم التجاري ، ويقومون بشراء السلع من أسواقها ، وينقلونها إلى أسواق البلدان الأوروبية . ومن استقراء أحداث الفترة في مصادرها المعاصرة ، ندرك مدى الكساد الذي ساد سوق المدينة المصرية وأسبابه التي عزاها مصدر معاصر إلى الظلم الذي حل بطائفة التجار ، وكثرة المصادرات التي وقعت عليهم من السلطان الغوري ونوابه ، معلقا على أفعال السلطان إزاء التجّار بقوله « ولو شرحنا مساوئه كلها لطال الشرح في ذلك »[٢] .

وتحت اشتداد وطأة فرض الضرائب على أهل الريف والمدينة على السواء ، فإن أهل مصر تمنوا زوال الحكم المملوكي ، بل إنهم استقبلوا دخول السلطان سليم ، في بداية الأمر بفرحة شديدة . ولكن هذه الفرحة سرعان ما خبت عندما بدأ السلطان سليم ترتيب أمور البلاد وبخاصة في النواحي المالية . وتعسف جباته في جمع الضرائب . فأدى ذلك إلى عدم رضاء المصريين ، وخيبة آمالهم التي علقوها على السلطان سليم . بل إن المظالم التي حلت بهم ، جعلتهم يعتقدون بأنه لا نظام له . ويعلق إبن اياس المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث بقوله « بل كان يحدث منه ، ومن وزرائه كل يوم مظلمة جديدة ، من قتل وأخذ أموال الناس بغير حق » ثم يقول « ولم يكن له نظام يعرف ، لا هو ، ولا وزراؤه ، ولا أمراؤه ولا عسكره ، بل كانوا همجا ، لا يعرف الغلام من الأستاذ (ابن إياس ، ١٩٦٠ : ١٦٢) ، (عبد الرحيم ، ١٩٧٤ : ٧٣ــ٧٤) . ورغم ترتيب إدارة الأمور المالية في الريف والمدينة ، فإن وضع إدارة هذه الأمور تحت إشراف موظفين أصبحوا يعرفون بالعمال ، والأمناء ، والكتاب التابعين لهم ــ وهذا الأسلوب الإداري الذي اتبع في عهد كل من السلطان سليم وإبنه سليمان من بعده ــ لم يكن هو الأسلوب الأمثل الذي يوجد الاستقرار الاقتصادي ، ومع أن قانون نامة مصر ، الذي وضعه السلطان سليمان ، وضع كثيرا من الضوابط ، لإنجاح إدارة الشئون المالية ، فإن هذا النظام أثبت فشله بعد فترة لاتباع الموظفين المشرفين على تنفيذه أساليب غير مشروعة ، لزيادة متحصلاتهم الشخصية ، وسيرهم في تقدير الضرائب على غير نظام ، مما أدى إلى إرهاق الفلاح المصري ، الذي اضطر في كثير من الأحوال إلى هجر أرضه[٣] ومع أن أحوال الريف المصري ظلت في تدهور مستمر ، فإن أحوال المدينة

بدأت تشهد نوعاً من الاستقرار ، وعودة النشاط الاقتصادي إليها ، وبخاصة منذ منتصف القرن السادس عشر .

عودة الاستقرار إلى السوق المصرية في ظل الحكم العثماني :

لقد كان من السمات الأساسية للحكم العثماني ، عدم فرضه أية قيود على حركة السكان ، وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية ، في أي بلد من البلدان التي خضعت للدولة العثمانية في المناطق المختلفة (الصباغ ، ١٩٧٧ : ٩١) ، (عبد الرحيم ، ١٩٨٣ : ٣٩٥ــ٤١٧) ، وقد كان لهذا الأسلوب أثره الواضح على عودة النشاط الاقتصادي إلى السوق المصرية ، منذ منتصف القرن السادس عشر ، حيث بدأت المدينة المصرية ، تشهد نشاطا تجارياً متزايداً ، وبدأت تعود إلى السوق المصرية عمليات التبادل التجاري فيما بينها وبين أسواق بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، وبلدان المغرب العربي ، والبلدان الأوروبية . وقد كان للهجمة الإسبانية الشرسة ، على سواحل بلدان المغرب العربي أثرها في اتجاه كثير من التجار المغاربة إلى بلدان المشرق العربي لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة . وقد كانت مصر مركزاً رئيسيا لنشاط هؤلاء التجار . وتسجل لنا الوثائق فاعلياتهم التجارية والحرفية في : القاهرة ، الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، المنصورة ، السويس ، وغيرها من المدن المصرية . كما شهدت السوق المصرية ، نشاطا تجاريا لكثير من الشوام الذين أتوا إلى مصر ، واتخذوا منها مركزا لنشاطهم الاقتصادي (عبد الرحيم ، ١٩٨٣ : ٣٩٦ ، ٣٩٩) . ومنذ تلك الفترة فإن الوثائق تسجل لنا أسماء بعض الأسر التجارية التي بدأت تبرز على مسرح الحياة الاقتصادية المصرية ، وأخذ رأسمالها يتزايد تدريجيا ، حتى غدت تشكل ظاهرة جديدة في حياة مصر الاقتصادية . وبدأت المدينة المصرية تشهد ظهور أسواق متخصصة ، داخل أسواقها الكبرى ، كما شهدت إنشاء كثير من الوكالات والخانات المتخصصة كذلك ، وأصبحت هذه الأسواق والوكالات والخانات بمثابة منظمات تجارية كبيرة ، لكل منها أسلوبها المتميز ، وتخصصها السلعي التجاري الواضح . وأصبح لكل سوق شيخ مسئول عن انتظام العمل داخله ، والمحافظة على شرف مهنة العمل التجاري ، وعدم ارتكاب أي عمل يخل بهذا الشرف من غش وغيره ، كما كان لهذا الشيخ نقيب ينوب عنه ساعة غيابه في العمل المنوط به . وكان الشيخ والنقيب من التجار الذين يتاجرون في نفس السوق ، ولكنهما يحظيان باحترام زملائهما من التجار . كما كان لكل سوق كاتب معين يسجل ما يأمره به الشيخ أو النقيب أو يقوم بجمع الإعانات التي تقرر على تجار السوق . وقد سجلت لنا الوثائق العديد من أسماء هؤلاء الشيوخ منذ بداية العصر العثماني ، فتذكر مثلا أن : الخواجا[٤] عبد الكريم بن محمد بن ابراهيم شيخ التجار الخواجية بسوق الجامع الطولوني ، بالقاهرة المحروسة[٥] ، والخواجا شرف الدين يحي ابن الخواجا عبد الرحمن شيخ طائفة التجار بسوق الجملون بمصر[٦] ، والخواجا محمد بن العمدة الشرفي يحيى شيخ سوق طائفة التجار بالجملون ، والتاجر بالسوق المذكور[٧] . والخواجا عبد

الله بن محمد الجمالي عبد الله بن الناصر محمد شيخ سوق أمير الجيوش (٩٧٠هـ / ١٥٦٤م)[٨] . « والخواجا الشيخ سعيد شيخ سوق المغاربة بخط طولون (١٠٥١هـ / ١٦٤١م)[٩] . كما ذكرت الكثير من أسماء النقباء مثل « المكرم الحاج حسن بن عليوه نقيب سوق طايفة المغاربة بخط طولون[١٠] .

أما عن منصب « شاه بندر التجار » فيبدو من الوثائق ومن الكتابات المعاصرة ، أنه كان منصبا فخريا حيث يقوم بدور رئيسي في فصل المنازعات بين التجار ، وبخاصة كبار التجار ، ولذا فإن شغل هذا المنصب كان يحتاج إلى موافقة السلطات الحاكمة ، فقد ذكر الجبرتي ما يفيد ذلك ، عندما ذكر أن السيد أحمد بن السيد عبد السلام ، عظيم التجار وشاه البندر عندما توفي فإن السيد أحمد المحروقي الذي كان يشرف على حسابات وشركات هذا التاجر التجأ « إلى محمد أغا البارودي كتخدا اسماعيل بك فسعى إليه وأقره مكانه ، وأقامه عوضه في كل شيء » بما فيه شغله لمنصب « شاه بندر التجار » (١٢٠٥هـ / ١٧٩١ م)[١١] . وتذكر لنا الوثائق وجود هذا المنصب منذ بداية العصر العثماني فتذكر « الخواجا عبد اللطيف شاه بندر التجار (١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م)[١٢] .

والخواجا فتح الله بن المرحوم شاهين شاه بندر التجار (١٠٦٣هـ / ١٦٥٣م)[١٣] ، والخواجا المعظم ، أحمد بن عبد السلام المغربي الفاسي شاه بندر التجار (١٢٠٥هـ / ١٧٩١م) (الجبرتي ، ١٩٠٤ ، ج٢ : ٢١٨) وإلى جانب ذلك فإن عودة الاستقرار إلى السوق المصرية ، وازدهار العمل التجاري ، استلزم وجود الوسطاء الذين يعملون دائما في المجالات التجارية وهم طائفتا « السماسرة » و « الدلالون » . فقد كان أفراد طائفة السماسرة يقومون بتسهيل عقد الصفقات التجارية بين البائع والمشتري ، وقد كان هناك « سماسرة » متخصصون في « سمسرة الحبوب » بينما نجد « سماسرة » آخرين متخصصين في سمسرة الأقمشة والأحرمة والبن وغيرها من السلع التجارية ، وكذلك كان الحال في مجال الدلالة ، حيث يقوم الدلالون بعرض السلع التجارية الجيدة ، والإرشاد عنها ، أو بيع بعضها بأنفسهم للسيدات في البيوت ، أو لأهل المناطق البعيدة عن الأسواق . وتذكر الوثائق أسماء السماسرة والدلالين والأسواق التي يمارسون عملهم فيها ، فمثلا « الشمس محمد بن عسكر بن موسى السمسار بسوق طولون (٩٧٠هـ / ١٥٦٣م)[١٤] و « الشهابي أحمد بن الشمسي محمد بن محمد الشهير بابن الصباغ السمسار بسوق أمير الجيوش »[١٥] .

أما أشهر الأسواق التي شهدت عودة الاستقرار إليها ، ورصدتها لنا وثائق ومصادر العصر العثماني ، فيمكننا أن نذكر منها : سوق الباسطية داخل باب زويله[١٦] ، سوق الجملون بشارع التربيعة[١٧] ، سوق خان الخليلي[١٨] ، سوق البابلي[١٩] ، سوق الشرب[٢٠] ، سوق خط الجامع الأزهر[٢١] ، سوق طولون[٢٢] ، سوق أمير الجيوش[٢٣] ، سوق الفحامين[٢٤] ، سوق

الهرامزة[٢٥] ، سوق الوراقين[٢٦] ، سوق الصاغة[٢٧] ، سوق الغزل[٢٨] ، سوق العطارين[٢٩] ، سوق الدجاجين[٣٠] ، سوق الغورية (عبد الرحيم ، ١٩٨٣ : ٤٠١) . وقد وجدت داخل هذه الأسواق الكبرى أسواق صغيرة متخصصة في بيع السلع بذاتها مثل « سوق قماش النابلسي داخل سوق خان الخليلي[٣١] ، وسوق الأحرمة داخل سوق طولون[٣٢] ، وسوق النحاس بخط بين القصرين[٣٣] ..

هذا فضلا عن أسواق مدن الثغور مثل الاسكندرية ورشيد ودمياط ، وأسواق المدن الداخلية مثل المنصورة . (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٦٦) .

أما عن الوكالات والخانات كشكل من أشكال المنظمات التجارية التي شهدتها الفترة العثمانية ، فقد كانت الوكالة عبارة عن مبنى يتكون من طابقين ، يضم غرفا ومخازن عديدة . يضم الطابق الأسفل حواصل أو مخازن للتجار ، والطابق العلوي ، يستعمل كسكن للتجار الأجانب . والوكالة كانت عبارة عن مكان لتجارة الجملة ، حيث كان يتم فيها عقد الصفقات التجارية الكبيرة ، وكان يلحق بها اصطبل تحفظ فيه الخيل والبغال والحمير التي يستخدمها التجار في تنقلاتهم ، ونقل بضائعهم . فأشهرها وكالات الزيت ببولاق القاهرة ، والغورية ، وباب الشعرية[٣٤] ، ووكالة الماوردي بخط الفحامين[٣٥] ، ووكالة الجراكسة التي كانت متخصصة في تجارة البن[٣٦] ، ووكالة الكعكيين التي كانت متخصصة في بيع الدهانات (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٦٤) ، ووكالة السكر ببولاق[٣٧] ووكالة المرجان بالقاهرة[٣٨] ووكالة الجلابة (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٣٠٧ــ٣٢٦) ، (Andre, 1973: 244-334) ، هذا فضلا عن الوكالات التي عرفت بأسماء بعض الأسر التجارية مثل وكالة الشرايبي المغربي (مبارك : ١٩٦٩ ، ج٢ : ٢٤ــ٢٧) ، (الجبرتي ، ١٩٠٤ ، ج١ : ٨٧ــ٨٨) ، ووكالة السيد أحمد المراكشي بشارع مرجوش (مبارك ، ١٩٦٩ ، ج٣ : ٢٤) ، ووكالة المغاربة بخط طولون (مبارك ، ١٩٦٩ ، ج٢ : ١١٥) . وقد رصدت لنا الوثائق أسماء (١٢٣) وكالة تجارية ومهنية ، كانت قائمة بالقاهرة فقط خلال العصر العثماني (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٦٣) فضلا عن وكالات المدن المصرية الأخرى مثل وكالات : فتح الله الناضوري ، ووكالة سنان باشا ، ووكالة الحدادين بالاسكندرية[٣٩] . وكذلك كان الوضع بالنسبة للخانات والدور الذي كانت تلعبه في الحركة التجارية في أسواق القاهرة والمدن المصرية الأخرى . والخان عبارة عن مبان عديدة ، ذات طابقين ، الأسفل منها مخصص للحوانيت ، والعلوي مخصص للمبيت ، أو تخزين البضائع . وكانت تلحق بالخان مساحات متسعة يجتمع فيها التجار في أوقات فراغهم للتحدث في شئون التجارة ، وكان يلحق كذلك بكل خان اصطبل ، يستعمل لنفس الغرض الذي يستعمل فيه اصطبل الوكالة[٤٠] .

بدايات ظهور الرأسمالية المحلية التجارية :

إن استقراء وثائق المحاكم الشرعية ، يثبت بما لا يدع مجالا للجدل ، أنه مع عودة الاستقرار إلى السوق المصرية ، بدأت الحركة التجارية تأخذ سبيلها إلى الإزدهار . وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية في المدينة تنمو بصورة واضحة ، وبدأت السوق المصرية تشهد ظهور براعم الرأسمالية التجارية متمثلة في ظهور فئتين من المشتغلين في العمل التجاري هما :

(١) فئة أعيان التجار ، أي كبار التجار .

(٢) الشركاء في العمل التجاري ، واستثمار رؤوس أموالهم في هذا المجال .

وسنتتبع من خلال الوثائق ، ظهور كل فئة ونموها ، والدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية المصرية خلال فترة البحث .

(أولا) : فئة أعيان التجار ، وبدايات ظهور الرأسمالية المحلية التجارية :

منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر ، ترصد لنا وثائق المحاكم الشرعية ، أثناء تسجيلها للمعاملات بين فئات المجتمع ، أسماء عدد لا بأس به من التجار المصريين والمغاربة والشوام والحجازيين واليمنيين الذين اتخذوا من السوق المصرية محورا لممارسة نشاطهم التجاري ، وتصف هؤلاء التجار بالصفات التي تدل على عظم ثرائهم مثل « عين أعيان السادة التجار »[٤١] و « عين أكابر التجار »[٤٢] ، كما ترصد لنا مدى اتساع دائرة نشاطهم التجاري ، وامتداده خارج مصر ، وقيامهم بعمليات الاستيراد والتصدير بين مصر ، وبلاد الحجاز ، واليمن ، وبلاد الشام ، وبلدان المغرب العربي ، وأوروبا . ومن هؤلاء « الحاج أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد المغربي ، التاجر المشهور بالسعود »[٤٣] و « الخواجا الأجل المحترم الحاج قاسم بن سعيد بن محمد المغربي الجربي ، الشهير بابن الحصري »[٤٤] ، و « الخواجا شمس الدين بن محمد بن الحاج محمد بن الحاج أحمد بن علي المغربي الطرابلسي »[٤٥] ، و الخواجا أحمد بن بكار من التجار في المرجان والجوخ »[٤٦] . و « الخواجا الأجل المكرم ، التاجر المبجل ، المعظم الشهابي ، شهاب الدين بن أحمد بن المرحوم الخواجا شهاب الدين بن أحمد بن أبي بكر المعروف بالخطيب ، عين أعيان التجار الخواجكية ، بسوق الهرامز بالقاهرة المحروسة ، والخواجا عبد الكريم بن محمد بن ابراهيم ، شيخ التجار الخواجكية بسوق الجامع الطولوني ، بالقاهرة المحروسة ، والخواجا أبي الفضل الشامي من التجار »[٤٧] ، و « الخواجا التاجر محمود بن أحمد بن علي الشامي الحريري »[٤٨] ، و « الخواجا محيي الدين بن شهاب الدين الحمصي الشامي »[٤٩] ، و الخواجا أحمد بن الخواجا محمد الشهير نسبه الكريم بالرويعي ، عين أعيان السادة التجار ، بمصر المحروسة ، والأقطار الحجازية ، والبلاد اليمنية »[٥٠] ، و « الخواجا أحمد جلبي بن المرحوم

محمد ، الشهير نسبه بالبرصوي ، عين أعيان التجار بمصر المحروسة ، والأقطار الحجازية »[٥١] ، و « الخواجا نور الدين ، عين أكابر التجار ، بالديار المصرية ، والأقطار الحجازية والبلاد اليمنية »[٥٢] و « الخواجا عيسى بن مخلف بن محمد المغربي الجربي التاجر بسوق طولون »[٥٣] و « الخواجا الطاهر بن الخواجا عمر يعقوب اليماني »[٥٤] ، و « الخواجا بدر بن عبد الله بن أبي بكر المغربي الجربي ، التاجر بسوق طولون »[٥٥] و « الخواجا سعيد بن عبد العزيز بن أبي القاسم المغربي الجربي ، من أعيان السادة التجار بسوق طولون »[٥٦] . واستمرت هذه الفئة التجارية في نموها وازدهارها طوال القرن السابع عشر ، وأصبحت الوثائق تضفى على أفراد هذه الفئة الأوصاف التي تدل على المركز الاجتماعي المرموق الذي أصبح عليه هؤلاء التجار بين فئات المجتمع المصري ، وإن دراسة مخلفات الذين توفوا منهم توضح مدى الثراء الذي أصبحوا عليه بالنسبة للعصر ، وأنهم بحق أصبحوا يمثلون الجذور الأولى للرأسمالية المحلية التجارية المصرية . وتذكر لنا أسماء الكثير من هؤلاء التجار مثل « الأمير مصطفى بن محمد التاجر بخان الخليلي »[٥٧] و « الخواجا عبد اللطيف شاه بندر التجار »[٥٨] و « الخواجا شرف الدين يحيى بن الخواجا عبد الرحمن شيخ طائفة التجار بسوق الجملون بمصر حالا ، والخواجا منصور بن المرحوم الخواجا محمد بن الشيخ عبد الهادي الوراق من أعيان التجار بمصر »[٥٩] و « فخر الخواجكية المعتبرين ، نخبة النبلاء الفخام الخواجا منصور بن المرحوم فخر التجار شمس الدين محمد الوراق »[٦٠] و « المرحوم الخواجا محمد جلبي بن الحاج على الرومي التاجر بخان الخليلي »[٦١] ، و « الخواجا الشهابي أحمد بن الشيخ العمدة الشرفي يحيى شيخ سوق طائفة التجار بالجملون ، والتاجر بالسوق المذكور ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣ م »[٦٢] ، و « ذو الفقار أغا من طائفة المتفرقة ، بمصر المحروسة ، والتاجر بسوق خان الخليلي ١٠٦٣هـ / ١٦٥٢ م وهذا يدل على اشتغال رجال الحامية بالعمل التجاري ، ولم يعودوا يتقيدون بالضوابط والتشريعات التي وضعها لهم قانون نامة مصر ، حيث حرَّم على أفراد الحامية الاشتغال بالأعمال الحرفية . ولكنهم بدأوا ـــ منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر ـــ يرفعون راية العصيان ضد الولاة ، ويهتمون بالحصول على امتيازات مادية ، وينخرطون في سلك الحياة المدنية ، ويمارسون المهن المختلفة ، مما أدى في النهاية إلى تدهور الروح العسكرية لديهم . وكان العمل التجاري من بين الحرف الرئيسية التي اشتغلوا بها . ووثائق المحاكم الشرعية تسجل لنا الكثير من هذه الحالات[٦٣] ، و « الخواجا فتح الله بن المرحوم شاهين ، شاه بندر التجار ، والذي بلغت مخلفاته التي تركها عند وفاته بتاريخ ٢٥ جماد الثاني ١٠٦٣هـ / ٢٣ مايو ١٦٥٢م (٣٦٤٦٤٠ بارة)[٧٤] ، وهذا يمثل ثروة كبيرة بمقياس ذلك العصر .

وهكذا فإن بروز فئة أعيان التجار منذ منتصف القرن السادس عشر واستمرارية تواجد هذه الفئة طوال القرن السابع ، يمثل بلا شك الجذور الأولى والأساسية لظهور البيوت المالية التجارية المصرية .

(ثانيا) : نظام المشاركة التجارية ودوره في نشؤ الرأسمالية المحلية التجارية :

لقد شهدت نفس الفترة التي برزت فيها « فئة أعيان التجار » نظاما آخر لاستثمار صغار التجار لرؤوس أموالهم ، عن طريق نظام المشاركة التجارية ، واثبات عقود هذه المشاركة في سجلات المحاكم الشرعية ، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغاً معينا حسب نص العقد ، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة ، التي يحدد العقد نوع السلع التي سوف يستثمر فيها رأس المال هذا ، وأسلوب الاستثمار ، على أن يتولى أحد الشركاء إدارة عملية الاستثمار التجاري محليا وخارجيا ، نظير أخذه تكاليف سفره ومؤونته ومصروفاته ، ثم تقسم الأرباح المتبقية بعد ذلك بين الشركاء بالسوية ، فنجد مثلا عقد الشركة التي قامت بين الحاج يونس بن يحيى بن سليمان المغربي الجربي ، وبين الحاج يوسف بن أحمد بن سليمان المغربي الجربي ، بمبلغ من المال قدره أربعة آلاف نصف فضة سليمانية(٦٥) ، على سبيل المخارجة الشرعية ، ليتاجر الحاج يوسف بن أحمد برأس المال هذا في سلع الأرز ، والعسل والعطريات ، و « ليسافر بذلك إلى بلاد الروم براً وبحراً ، عونا وملحا ، ويبيعه بالنقد والنسبة (أي التقسيط) ، ويشتري بثمنه ما أحب واختار من أصناف البضائع ، من أنواع المتاجر ، ومهما أطلعه الله من ذلك من ربح ، بعد إخراج ما يجب إخراجه شرعا يكون مقسوما بينهما نصفين بالسوية لا يزيد لأحدهما على الآخر »(٦٦) . والشركة التي تكونت بين « الخواجا الزيني عبد الحميد بن منصور والمعلم عبد النبي بن يونس الطحان ، في تسعة رءوس خيل ، وجميع عدة الطاحون بالنصف ، وكلما أطلعه الله من ذلك من الربح ، ويسّره من الفائدة ، بعد إخراج التكاليف والمؤن على العادة يقسم بينهما نصفين بالسوية »(٦٧) ، كما تكونت شركة « بين يحيى بن عمر شيخ التجار بسوق طولون والخواجا علي بن الشرفي عيسى برأس مال قدره ماية دينار(٦٨) ، وعقدا على ذلك عقد شركة شرعية جائزة بين المسلمين . ومهما أظهره الله تعالى من ربح ، وبره من فائدة ، بعد إخراج ما يجب إخراجه شرعا ، يقسم بينهما سوية لا مزية لأحدهما على الآخر »(٦٩) . كذلك قامت شركة بين زين الدين أبو بكر عمدة الخواجات وعين أعيان السادة التجار بسوق طولون الخواجا سالم بن سعيد بن جمعة برأس مال قدره ألفان ومائتان وستة عشرة ديناراً بالنصف . « وعقد على ذلك ، عقد شركة ، وتسلم ذلك جميعه ، والخواجا سالم المذكور أعلاه ، بإذن شريكه الخواجا أبو بكر المشار إليه أعلاه ، وأذنه أن يسافر بذلك ، وأن يشتري به من البلاد المصرية والرومية ، ماأحب واختار من أصناف البضائع ، وأنواع المتاجر ، ومع ذلك بالنقد ، دون النسبة ، ويدبر ذلك في يده ، ويكرره المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة ، ويسافر بذلك براً وبحراً ، ومهما أظهره الله من ربح ويسره من فائدة بعد التكاليف والمؤن ، وحق الله ، إن وجد يقسم بينهما نصفين لا مزية لأحدهما على الآخر »(٧٠) . وتستمر الوثائق في تسجيل عقود المشاركة هذه طوال القرن السابع عشر ، وحتى مطلع القرن الثامن عشر الذي يشهد ازدهار الرأسمالية المصرية ، وقيام الشركات الكبرى المتخصصة ، وظهور البيوت التجارية الرأسمالية كما سنرى .

وهكذا نرى أن ظهور فئة « أعيان التجار » ، « وقيام الشركات التجارية الصغيرة » هذه ، منذ منتصف القرن السادس عشر ، وحتى نهاية القرن السابع عشر ، واستمرار الحركة التجارية في نموها وازدهارها ، يمثل بدايات نشوء الرأسمالية المصرية .

ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية خلال القرن الثامن عشر :

بدأت مصر ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، تشهد حركة تجارية نشطة ، بحيث أن السوق المصرية أصبحت تمثل محورا للحركة التجارية بين بلدان المشرق العربي ، والمغرب العربي من ناحية ، وبلدان الشرق الأقصى وأفريقيا وأوروبا من ناحية أخرى . وتضخّم حجم الحركة التجارية استيراداً وتصديراً ، وشهدت الثغور المصرية نشاطاً تجارياً يختلف تماما عما كانت تشهد في الفترات السابقة ، وازدادت التنظيمات التجارية في الأسواق المصرية قوة ، وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية تشهد أسراً احترفت التجارة ، ذات ثروات ضخمة (عبد الرحيم ، ١٩٨٣ : ٢٩ــ٣٠) ، أصبحت بمثابة بيوت أو مؤسسات تجارية كبرى . ويكفي أن نذكر من هذه الأسر : أسرة الدادة الشرايبي الفاسي المغربي ، التي تشعب نشاطها التجاري حتى أصبحت من أكبر الأسر التجارية الرأسمالية في مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر . وأسرة الآبار المغربية التي ظهرت على سطح الحياة الاقتصادية المصرية منذ القرن السابع عشر ، ووصلت إلى أوج عظمتها في القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت من أكبر البيوت التجارية في مصر . وأسرة الجمالي ، التي اشتهر عدد كبير من أفرادها بالعمل التجاري ، خلال القرنين السابع عشر ، والثامن عشر . وأسرة مغار ، تلك الأسرة التونسية التي عملت بالعمل التجاري في مصر منذ القرن السادس عشر ، ووصلت إلى ذروة مجدها التجاري في القرن الثامن عشر . وأسرة السقاط ، ذات الشهرة الواسعة في تجارتي البن والأقمشة . وأسرة الكهن ، وأسرة حماد ، وأسرة الرويعي الرشيدي ، وأسرة عبد السلام المغربي الفاسي ، وأسرة المحروقي ، وأسرة محرم ، وأسرة حسون[٧١] . وإلى جانب هذه الأسر التجارية الكبرى ، فإن وثائق المحاكم الشرعية سجلت العديد من أسماء التجار في السلع المختلفة الذين أصبحوا خلال القرن الثامن عشر ، يحملون ألقاباً مثل : « من عين أعيان التجار » و « من أكابر التجار » نتيجة لتضخم رأس مالهم ، ومنهم « المكرم الحاج علي بن المرحوم جاد الله التاجر في البن ببولاق »[٧٢] و « الحاج علي بن المرحوم عبد الله الدقاق التاجر في البن ببولاق »[٧٣] ، و « فخر التجار المكرمين ، عين الوجهاء المعظمين ، الشيخ سعيد ، شيخ طائفة المغاربة بخط طولون ، ابن المرحوم الخواجا الحاج محمد المغربي ، والخواجا الحاج أحمد المغربي بن المرحوم الخواجا الحاج سعيد الجملي ، والمكرم الحاج حسن بن عليوه نقيب طائفة المغاربة بالخط المرقوم »[٧٤] و « فخر التجار المكرمين الحاج أحمد المغربي »[٧٥]و « الحاج قاسم بن المرحوم الحاج درويش من أعيان التجار بمصر المحروسة بخان الحمزاوي »[٧٦] و « العلاي علي بن المكرم الأمجد الحاج حسن الشهير بالشويخ من أعيان التجار

بالبن »[٧٧] و « فخر التجار المعظمين الحاج مصطفى بن الشيخ محمد الصفتي ، والخواجا الحاج محمد بن المرحوم عبد السلام التاجر بسوق الغورية »[٧٨] و « السيد الشريف محمد بن المرحوم السيد الشريف سليمان القراوي من أعيان التجار ، بوكالة ذي الفقار »[٧٩] و « فخر التجار المكرمين الخواجا الحاج أحمد عزبان الشهير بالصيرفي من أعيان التجار في البن »[٨٠] و « الحاج أحمد من أعيان التجار بالمنصورة »[٨١] ، و « الحاج عبد الله الشامي الشهير بالمهدي من أعيان التجار بمصر »[٨٢] و « الحاج عثمان بن عبد الله من التجار في البن بمصر المحروسة ، والحاج سليمان بن الحاج اسماعيل بن الملطيلي من التجار بوكالة الحشر ، بخط خان الخليلي »[٨٣] و « والخواجا عثمان بن حسون » (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٣) صاحب الشهرة الواسعة في تجارة الأقمشة والمجوهرات ، و « الخواجا الحاج أسعد المغربي ، من أعيان التجار بسوق السلاح » (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٣) و « الخواجا الحاج محمد بن جلون » (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٣) ، صاحب الشهرة في تجارة الأقمشة الهندية بسوق الجملون ، وسوق الشرب ، بخط الغورية ، و « الحاج حميدة بن صالح بن أيوب المغربي ، من أعيان التجار بسوق البن ، بخط القفاص القريب من الجامع الأزهر ، (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٣) و « الحاج محمد بن الحاج عبد الرحمن ، التاجر في الأحرمة بسوق طولون » (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٣) .

وقد ترتب على ازدهار الحركة التجارية ، وظهور البيوت التجارية الكبرى ، وأعيان كثير من التجار ، وتنوع نشاطاتهم التجارية ، تنوع السلع التجارية في السوق المصرية ، وتنوع مصادر استيرادها ، فقد استقبلت السوق المصرية السلع المشرقية العربية من شامية وحجازية ويمنية وعراقية ، إلى جانب السلع المغربية العربية ، هذا فضلا عن استقبالها إلى السلع الهندية والأفريقية والأوروبية . ونشاط عمليات التبادل التجاري في هذه السلع التي نذكر هنا أهمها : الأقمشة الحريرية ، الأقمشة الهندية ، الأقمشة الصوفية ، الشيلان المغربية ، الفوط ، المحارم ، الأحرمة ، العطور ، الزيوت ، الصابون ، السكر ، الملابس الرومية ، الملابس القطنية ، البخور ، الأحجار الكريمة ، الحلي ، المرجان ، البن ، الجلود ، الحبوب ، النحاس المصنوع ، الحديد ، الأسلحة ، الطرابيش ، العبيد ، الكتان ، ملح النوشادر ، البخور الجاوية ، الأرز ، التبغ ، التمر الهندي ، قمر الدين ، الجلود ، التوابل ، الرصاص ، الورق ، الشاشات وغيرها من السلع العديدة . (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٦٦ــ٦٧) ، (عبد الرحيم ، ١٩٨٣ : ٤٠٢ــ٤١٠) .

قيام الشركات التجارية الكبرى في القرن الثامن عشر :

لقد ترتب على اتساع نطاق الحركة التجارية ، وتضخم رؤوس أموال التجار ، قيام شركات تجارية كبرى متخصصة ، ولها فروع في مصر والبلاد الحجازية واليمنية ، بين أفراد الأسر التجارية الكبرى حينا ، وبين بعض التجار من الأسر المختلفة حينا آخر ، مثل الشركة التي كانت قائمة بين

أفراد أسرة الدادة الشرايبي ، والتي ظلت قائمة إلى ١٥ محرم ١١٥٥هـ / ١١ مارس ١٧٤٣م ، حين حدث النزاع بين أصحاب الشركة حول حصول كل فرد منهم على نصيبه في الشركة « من مال وعقار ، وغير ذلك مما يباع ويودع ويرهن » فأدى ذلك النزاع إلى انفراط عقد هذه الشركة وحصول كل فرد من الشركاء على نصيبه .[٨٤]

وشركة المرجان التي كانت قائمة بين الخواجا الحاج محمد السقاط المغربي الفاسي ، والذمي بركات ولد الذمي شحيرة اليهودي الرشيدي . وكانت هذه الشركة ، قائمة بوكالة المرجان بالقاهرة ، وكان نقولا الذمي ، ولد الذمي إلياس ، الحمصي الشامي ، يقوم باستيراد المرجان ، ويورده إلى هذه الشركة لتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة[٨٥] ومن خلال دراسة وثائق المحاكم الشرعية يستطيع الباحث أن يدرك الدور الكبير الذي لعبه أهل الذمة في ميدان التجارة وبخاصة تجارة المعادن ، وقد عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في كتابنا « اليهود في مصر ودورهم في الحياة الاقتصادية » تحت الطبع الآن . وتذكر الوثائق كثيراً من الشركات التجارية التي كان لها فروع في الحجاز واليمن ، مثل شركات « أحمد بن عبد السلام المغربي » ، الذي كان له أكثر من شركة في مصر والحجاز والتي أوكل أمر إدارتها إلى السيد « أحمد المحروقي » وقد سجل الجبرتي ذلك بقوله « صار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وذمامه في الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء إلى السيد أحمد المحروقي[٨٦] ، الذي عمل على استمرار هذه الشركات في دورها التجاري بعد وفاة الخواجا أحمد بن عبد السلام ، وحل محله في كل شيء . وشارك بعض التجار في تجارة البن ، وكذلك الشركات التي شارك فيها الخواجا محمود محرم ، الذي كانت له شهرة واسعة في مجال تأسيس الشركات المتخصصة في تجارة البن مثل مشاركته لكل من تابعه ، على عيسى ، والحاج خليل آغا الأزميرلي ، واسماعيل زيد . كذلك كانت للخواجا محمود محرم شركات متخصصة في بيع الأقمشة وبخاصة الأقمشة الهندية[٨٧] .

ونظرا لامتداد نشاط هؤلاء التجار إلى موانىء البحر الأحمر ، ووجود فروع لشركاتهم التجارية في هذه الموانىء ، فإن ذلك استلزم وجود وكلاء تجاريين لهم مقيمين في هذه الموانىء . وقد رصدت لنا الوثائق الكثير من أسماء هؤلاء الوكلاء ، فعلى سبيل المثال ، فإن « السيد محمد خليل » كان يعمل وكيلا للخواجا الحاج علي حماد الفيومي ، ببندر جدة ، حيث كان يقوم بإرسال طرود البن إليه ، ويصّرف أموره التجارية بهذا الثغر ، نيابة عنه ، وقد استمر « السيد محمد خليل ، يقوم بهذا العمل للخواجا إسماعيل جلبي ابن الخواجا محمد حماد[٨٨] . وقد رصدت الوثائق أسماء وكلاء آخرين ببندر جدة لأسرة « محمد حماد الفيومي » ، مثل : السيد محمد نصر ، وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر ، ومحمد خلف ، ومحمد علي[٨٩] ، مما يدل على اتساع نشاط هذه الأسرة التجاري . كذلك عمل الحاج عنبر ، وكيلا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبي بلفة المغربي[٩٠] ، كما عمل كل من ابراهيم الجيلاني ، ومصطفى الصاوي ، وأحمد الجندي ، وكلاء للخواجا محمود محرم ، ببندر جدة[٩١]. هذا وقد كان لهؤلاء التجار وغيرهم

وكلاء في موانىء مخا ، والحديدة باليمن (عبد الرحيم ، ١٩٨٠ : ٢٥٧) ، ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه في نفس الفترة التي بدأت مصر ، تشهد ظهور البيوت المالية التجارية الكبرى ، شهدت عودة تطلع القوى ومنافستها ، حول الاهتمام بطريق البحر الأحمر ، والاهتمام بالسوق المصرية ، واتخاذها كمركز لنشاطها التجاري في المنطقة . وقد بلغ عدد التجار الفرنسيين في القاهرة وحدها (١٧٠٢م) خمسين تاجرا . وكانت لهم وكالاتهم التجارية بالاسكندرية ورشيد . ثم ازدادت حدة هذه المنافسة بعد صلح باريس ١٧٦٣ م ، وبخاصة منذ عهد علي بك الكبير ، ثم محمد بك أبو الذهب الذي عقد اتفاقية تجارية مع الانجليز ، عن طريق الرحالة الاسكتلندي بروس Bruce ، تمكنت على أثره عدة سفن انجليزية من الوصول إلى الموانىء المصرية مثل السويس ، والقصير ، والطور في الفترة (١٧٧٥ــ١٧٧٩م) . وفي عام (١٧٨٥م) تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية تجارية مع مراد بك ، شجعت وصول السفن الفرنسية والمتاجر الفرنسية إلى السويس . كما حددت الرسوم الجمركية ، وأعطت للتجار الفرنسيين حق الحماية في الأراضي المصرية . وقد انعكس أثر هذه المنافسة التجارية الأوربية على السوق المحلية بل وعلى النشاط التجاري في بلدان حوض البحر الأحمر بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . ورغم هذه المنافسة الأوروبية للبيوت التجارية المصرية فإن هذه البيوت ظلت تواصل نشاطها بنجاح كما هو واضح من وثائق المحاكم الشرعية .

وهكذا نرى أن الحركة التجارية ، وصلت إلى قمة ازدهارها ، خلال القرن الثامن عشر ولم تقتصر على المجال المحلي الداخلي ، بل أصبح لها نشاطها الخارجي . وأصبحت البيوت التجارية بما لها من شركات متعددة الأنشطة تمثل مرحلة ازدهار الرأسمالية المحلية التجارية المصرية . ومن تتبع شركات بعض هؤلاء التجار ، وحصر هذه التركات يبرز حجم الثروات الضخمة ، التي كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري ، وقد عمل هؤلاء التجار خلال القرن الثامن عشر على تنوع مجال استثمارهم لرؤوس أموالهم في مجالات أخرى . وقد كان هؤلاء التجار حريصين كل الحرص ، على أن يحقق لهم استثمار الفائض من رؤوس أموالهم ، في مجالات الاستثمار الأخرى ، بما يعادل ــ إن لم يفق ــ الربح الذي يحصلون عليه في العمل التجاري . وكانت نسبة الربح التي يحددونها دائما تعادل (٢٠ ٪) من رأس المال (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٥) . ومن هذا المنطلق دخلوا مجالات الاستثمار في إسقاط التزامات الأراضي الزراعية ، أو رهن هذه الالتزامات ، وشراء العقارات وتمويل بعض الصناعات المحلية وغير ذلك من المجالات التي سنعالجها فيما بعد . والآن نعرض للظروف التي أتاحت للرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى .

الظروف التي أتاحت للرأسمالية التجاية دخول مجالات الاستثمار الأخرى :

إن هذه الظروف تتمثل في مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ، وتأتي على رأسها

الصراعات السياسية والعسكرية ، التي شهدتها مصر منذ مطلع القرن الثامن عشرة بين البيوت المملوكية المختلفة ، من فقارية وقاسمية ، وقازدغلية ، ثم مرورها بفترة حكم علي بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه ، وأعوانهم من شيوخ العرب ، في الوجهين القبلي والبحرى . ثم خضوع مصر لفترة الحكم الثنائي بين ابراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥ ــ١٩٧٨ م) ، بعد صراع بين الأمراء المماليك وانقسامهم إلى أمراء « قبليين » و « بحريين » على حد تعبير المصادر المعاصرة . كانت هذه الأحداث السياسية الدامية ، التي مرت بها مصر ، في ذات الوقت الذي ازدهرت فيه الحركة التجارية ، من العوامل الهامة التي أفسحت المجالات أمام الرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى ، وبخاصة مجال اسقاط ورهن الالتزامات الزراعية كما سنرى ، كذلك فإن فئة التجار بدأت نتيجة لاتساع نشاطها ، واتساع دائرة هذا النشاط ــ تفكر في تصنيع بعض السلع وتسويقها لحسابها الخاص . كما اتجهت إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها ، وتأجيرها كنوع من الاستثمار لفائض رؤوس أموالها (عبد الرحيم ، ١٩٧٤ : ٩١ــ٩٢) . وقد كانت هذه المجالات هي :

مجالات استثمار الرأسمالية المحلية التجارية لرؤوس أموالها

(أولا) : التزام الأراضي الزراعية :

أتاحت ظروف الصراعات السياسية بين الأمراء المماليك ــ التي سبقت الإشارة إليها ــ الفرصة أمام فئة كبار التجار ، لاستثمار فائض رؤوس أموالهم في التزام الأراضي الزراعية . فقد احتاج هؤلاء الأمراء المماليك ــ نتيجة للصراع فيما بينهم ــ إلى الأموال ، للإنفاق منها على قواتهم الخاصة وتابعيهم ، هذا فضلا عن حاجتهم إلى الأموال ، لتقديم الرشاوي والهدايا للباشوات ، وكبار موظفي الدولة . ولم يكن أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال سوى إسقاط التزاماتهم كلها أو بعضها ، أو إسقاط التزامات أتباعهم أو مرقوقيهم . وكانت الفئة الوحيدة القادرة على إمدادهم بهذه الأموال فئة كبار التجار ، أو أعيان التجار ، كما كان يطلق عليهم ، فلجأوا إليهم(٩٧) . وقد حرص هؤلاء التجار ــ كما سبقت الإشارة ــ على أن لا تقل فائدة إسقاط أو رهن أية حصص التزام عن نسبة (٢٠٪) من رأس المال . وكان الأسلوب المتبع أنه عند إسقاط الالتزام أو رهنه ، أن يقوم المسقط ، بعد توقيع عقد الإسقاط بتوقيع عقد آخر باستئجار نفس الالتزام . وكان مبلغ الإيجار يعادل (٢٠٪) من قيمة المبلغ الذي تسلمه المسقط صاحب الالتزام والمستأجر في نفس الوقت ، ويشترط المسقط له في عقد الإيجار ، أن المسقط إذا لم يرجع المبلغ الذي تسلمه في نهاية المدة المنصوص عليها في عقد الاسقاط فإن القيمة الإيجارية تتكرر . وقد نظر المعاصرون إلى هذه العملية على أنها « ربا » واتهموا محمد الدادة الشرايبي ، بحكم أنه كان من أوائل كبار التجار الذين دخلوا هذا الميدان أنه أول من أوجد في مصر

« الربا »[٩٨] . وقد ترتب على دخول التجار ميدان التزام الأراضي الزراعية كأسلوب لاستثمار أموالهم ، أن أصبح كثير منهم ملتزمين غائبين عن مناطق الالتزامات ، فهم ملتزمون بالعقود فقط دون ممارسة السيطرة الفعلية على هذه الالتزامات ، وإن وجدت لبعضهم التزامات فعلية . وقد أصبح لكثير منهم نتيجة لعمليات إسقاط ورهن الالتزامات كثير من حصص الإلتزامات ، بل قرى كاملة ، في مناطق عديدة في مختلف أنحاء البلاد في الوجهين البحري ، والقبلي ، دون أن يذهبوا إلى هذه الإلتزامات أو يرونها في معظم الأحوال . وقد أغرت هذه العملية كثيرا من التجار ، فدخلوا في مجال المضاربات في مزادات الالتزامات المحلولة ، التي توفي أصحابها ، دون أن يقوم الورثة بالتمسك بها . ونظرا لكثرة عمليات اسقاط الالتزامات ، بين التجار والملتزمين ، فإن الروزنامة ، خصصت سجلات خاصة لقيد عقود هذه الاسقاطات أطلقت عليها سجلات إسقاط القرى » ، وبدون استثناء فإن جميع الأسر التجارية التي أشرنا إليها سابقا دخلت هذا المجال من مجالات الاستثمار . ومن أشهر هذه الأسر : أسرة الشرايبي ، فضلا عن العديد من أسماء التجار الآخرين ، الذين كانوا يحملون ألقاب « فخر الخواجات ... أعيان السادة التجار » ، وغير ذلك من الألقاب . وقد وصلت نسبة التجار بالنسبة لمجموع الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر ، من واقع دفاتر الالتزام نسبة (٣ر١٪) وأصبحت لهم سيطرة على كثير من حصص الالتزامات غير المسجلة بأسمائهم في دفاتر الالتزام عن طريق رهن أو إسقاط هذه الالتزامات لهم لفترات قصيرة ، يأخذون قيمة الإيجار أجرة « سالمة خالصة لهم » دون تحمل أية أعباء ، فينص العقد « وليس على مؤجرة المرقوم شيء من ذلك » (عبد الرحيم ، ١٩٧٤ : ٨٨ــ٩٢ــ٩٤) ، (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٢٧ــ٧٥) . وقد كان لهذه العمليات أثرها على تفتت الالتزامات في نهاية القرن الثامن عشر ، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الريفي ، وكثرة الأعباء المالية على الفلاحين ، فضلا عن انخفاض منسوب مياه النيل في بعض السنوات ، وبقاء كثير من الأراضي المصرية « شراقي » دون ري . ترتب على ذلك هلاك الزرع ، وإهمال الإدارة القيام بالإصلاحات التي تساعد على النهوض بالزراعة مثل إصلاح الجسور ، وتطهير الترع ، مما دفع الفلاحين في كثير من الأحوال إلى هجر قراهم وخراب كثير من القرى فأدى ــ ذلك إلى تراجع التجار في نهاية القرن عن استثمار أموالهم في هذا المجال .

(ثانيا) : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها :

كان هذا المجال ، من أهم المجالات التي اتجه إليها التجار لاستثمار رؤوس أموالهم . وتسجل لنا الوثائق شراء هؤلاء التجار لكثير من العقارات ، من دور ، وحمامات ووكالات ، وخانات ، وحوانيت وحواصل ، ومخازن ، وقيامهم بإنشاء البعض الآخر ، وقيامهم بتأجير هذه العقارات إلى آخرين نظير أجرة شهرية أو سنوية ، حسب اشتراطات العقد الذي يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر . وقد سميت بعض وكالات القاهرة والاسكندرية بأسماء بعض الأسر التجارية ، مثل

وكالة الرويعي ، ووكالة الشرايبي ، ووكالة الملطيلي ، ووكالة أحمد المراكشي ، ووكالة الخرزاتي ، ووكالة الملا ، ووكالة فتح الله الناضوري بالاسكندرية ، وكذلك الحمامات مثل : حمام الرويعي نسبة إلى أحمد الرويعي الرشيدي شاه بندر التجار والذي سبقت الإشارة إليه ، حمام الشرايبي ، حمام الملطيلي ، نسبة إلى الخواجا الحاج أحمد آغا ابن ملا مصطفى الملطيلي وكان من أعيان التجار المشهورين وتوفي في (٢٢ القعدة ١٢٠٤هـ / ٣ أغسطس ١٧٩٠م) . أما عملية حصر الدور والعقارات الأخرى فإنه من العسير رصدها لكثرتها .

ويكاد لا يخلو شارع ، أو حارة ، أو عطفة في القاهرة والمدن المصرية ، وبخاصة مدن الثغور دون أن يكون فيه لأحد التجار عقار أو أكثر ، وبخاصة في المناطق القريبة للأسواق الكبرى(٩٩) .

(ثالثا) : تمويل بعض الصناعات والحرف :

مجال ثالث من المجالات التي عمل التجار على استثمار رؤوس أموالهم فيها ، فقد قام بعض التجار بتمويل بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج ، وأدوات الزينة ، والزجاج ، والخرز ، وعصر الزيوت ، وصناعة الصابون ، وصناعة السكر . وكان هؤلاء التجار يستولون على الانتاج ويقومون بتسويقه لصالحهم داخليا وخارجيا .

كذلك قام بعض التجار بتمويل بعض مشروعات الخدمات ، والحرف لاستثمار جزء من رؤوس أموالهم في هذه المشروعات مثل بناء الحمامات العامة ، والمطاحن ، وعمليات النقل النهري والبحري ، وعمليات النقل البري ، وغير ذلك من المشروعات ذات العائد المالي(١٠٠) . (عبد الرحيم ، ١٩٧٤ : ١٩٧ــ١٩٨) ، (عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ٧٩) ، (André, 1973: 640-648) .

أثر تطور الرأسمالية التجارية على الحياة الاقتصادية المصرية :

من العرض السابق لتطور الحياة الاقتصادية المصرية ، خلال العصر العثماني يتضح أن هذه الحياة ، بعد دخول العثمانيين مصر ، ونتيجة لطبيعة الحكم العثماني ، التي لم تضع قيودا ، على حركة السكان أو أسلوب ممارستهم لأوجه نشاطاتهم ، فقد عاد الاستقرار للسوق المصرية ، وبدأت فئة التجار تعاود نشاطها ، وتُوَسّعُ من دائرة هذا النشاط داخليا وخارجيا ، حتى وصلت مع نهاية القرن السابع عشر ، وبداية القرن الثامن عشر ، قمة مجدها التي استمرت في الازدهار خلال هذا القرن . ثم أخذت فئة التجار توسع من دائرة استثماراتها ، فدخلت مجالات الاستثمار الأخرى غير المجال التجاري . وقد ساعدتها على ذلك الظروف السياسية التي مرت بها مصر خلال هذا القرن . وقد ظهرت آثار اتجاه التجار إلى استثمار جزء من رؤوس أموالهم في مجال التزام الأراضي الزراعية ــ على سبيل المثال ــ في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث أن ذلك أدى إلى

نزول الأراضي الزراعية إلى مجال المضاربات وعمليات الرهن ، وكان أثر ذلك سيئا على أهل الريف ، فقد غالى الملتزمون ، وموظفو الإدارة في فرض الضرائب الشرعية ، وغير الشرعية عليهم حتى يستطيع هؤلاء الوفاء بالتزاماتهم أمام التجار ، وإلا ضاعت عليهم التزاماتهم ، طبقا لشروط العقد . فأرهق الفلاح المصري بكثرة الأعباء المالية المطلوبة منه ، فترك أرضه . بل إن كثيرا من القرى خلت من السكان ، فأدى ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في الريف ، وبالتالي تأثر الاقتصاد المصري بكامله نتيجة لذلك مع نهاية القرن الثامن عشر (عبد الرحيم ، ١٩٧٤ : (١٠٠ــ١٢٤) ، (١٢٧ــ١٤٨) (١٩١ــ٢٠٦) ، حيث كان الانتاج الزراعي لا يزال عماد الثروة القومية .

هكذا نرى أنه إذا كانت الرأسمالية قد ساعدت ومنذ منتصف القرن السادس عشر وإلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر على استقرار الأوضاع الاقتصادية المصرية وبخاصة في المدينة ، لأنها كانت تركز استثماراتها في المجال التجاري . وعندما بدأت تتحول إلى رأسمالية محلية تجارية زراعية صناعية أي رأسمالية محلية شاملة مستغلة ، فإن ذلك كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى التدهور الإقتصادي الذي شهدته مصر في نهاية القرن الثامن عشر ، إلى جانب الصراع السياسي بين البيوت المملوكية ، والذي انعكس أثره على تدهور الاقتصاد المصري ، فضلا عن كثرة المظالم والمغارم التي فرضت على الفلاحين ، والتي أدت إلى هجرتهم لقراهم ، مما ترتب عليه خراب كثير من القرى ، وبالتالي أدت إلى تدهور الحياة الاقتصادية ، والذي رصدته لنا بكل وضوح المصادر المعاصرة ووثائق المحاكم الشرعية .

الهوامـــش :

١) ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ١٩٦٠ ، جـ ٥ ص ص ٣١ــ٣٢ حيث صور لنا هذه الواقعة بقوله : « فلما سمع أهل النواحي بذلك ، أخلوا من البلاد ، وتركوا زروعهم في الأرض ورحلوا ، وخرب بعض البلاد ، في هذه الحركة . فلما بلغ الأمراء ذلك ، وقفوا للسلطان ، وشكوا له من ذلك ، وعلى أن غالب البلاد خرب ، وأخلا منها الفلاحون . وأغلظ الأمراء على السلطان في القول ، وقالوا له : نحن نسافر معكم ، وتخرب بلادنا ، فمن أين نأكل، ونسدد ديننا إذا سافرنا ، فاستحى منهم السلطان ، وأمر بإبطال ذلك . وأخرج مراسيم شريفة إلى الكشاف ومشايخ العربان ، بإبطال ما كان رسم به في الأول ، وإعادة ما أخذ من الفلاحين بالنواحي . فخرجت المراسيم الشريفة إلى البلاد بمنع ذلك ، ولو استمر على قوله الأول لخربت مصر عن آخرها ، ووقع بها الغلاء العظيم من خراب البلاد فلله الحمد على ذلك » .

٢) ابن إياس ، محمد بن أحمد ، بدائع الزهور في وقائع الأمور ، ١٩٦٠ ، جـ ٥ ، ص ٩٠ ، حيث أوضح صورة هذا الكساد وأسبابه بقوله : « وكان حسين ، نائب جدة ، يأخذ العشر من تجار الهند ، المثل عشرة أمثال ، فامتنع التجار من دخول بندر جدة ، وآل أمره للخراب . وعز وجود الشاشات من مصر ، والأرز ، والانطاع ، وأخرب البندر ، وكذلك بندر الاسكندرية ، وبندر دمياط ، فامتنع تجار الفرنج من

الدخول إلى تلك البنادر من كثرة الظلم ، وعز وجود الأصناف التي تجلب من بلاد الفرنج ، وكان كل واحد من الأراذل ، يتقرب إلى خاطر السلطان بنوع من أنواع المظالم ، فقرر على بيع الغلال قدرا معلوما ، يؤخذ على كل إردب ، وهي ثلاثة أنصاف من البائع والمشتري ، وكذلك على البطيخ والرمان ، حتى حرج على بيع الملح ، وجدد في أيامه عدة مكوس من هذا النمط ، مالا فعله هناد في زمانه ، ولم يفته من أعيان التجار أحد ، حتى صادره ، وأخذ أمواله ، ولا سيما ما جرى على الشيرازي والحلبي التاجر ، وغيره من التجار » ثم يذكر أن السلطان الغوري في مصادراته للتجار كان « لا يغفل عنهم من المصادرات ساعة واحدة » بخصوص هذه المصادرات ، أنظر أيضا الصفحات ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ .

٣) مع أن قانون نامة مصر ، وضع ضوابط كثيرة للحد من الظلم الواقع على الفلاحين ، فإن هذه الضوابط لم تؤخذ مأخذ الجد عند التنفيذ ، فاستمرت حال الفلاح في التدهور أنظر : قانون نامة مصر : ترجمة ، متولي ، أحمد فؤاد ، دراسة وتحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت الطبع .

٤) الخواجا : لقب كان يطلق على التاجر خلال العصر العثماني ، بل وظل مستعملا خلال القرن التاسع عشر ، لمزيد من التفصيل أنظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٩١ــ٩٤ ، ص ٢٥٧ ، المغاربة في مصر في العصر العثماني . ص ٦٣ــ٨٠ .

٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٢١) ، ص (٣٥) ، مادة (٨٦) ، بتاريخ ٢١/ جماد الثاني ٩٧٠هـ / ١٥ فبراير ١٥٦٤م .

٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٤٨) ، ص (٢٩٩) مادة (٤٩٥) ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠هـ / ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠م .

٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ، ص (٣٠٢) ، مادة (٤١٨) بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٥٣هـ / ١٣ يونية ١٦٤٣م .

٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٢١) ، ص (٥٤) ، مادة (١٤٢) ، بتاريخ ٢٥ جماد الثاني ٩٧٠هـ / ١٩ فبراير ١٥٦٤م .

٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل (١٠١) ، ص (٢٥) ، مادة (٤٤) ، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١١٥١هـ / ١٨ أغسطس ١٦٤١م .

١٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل (١٠١) ، ص (٢٥) ، مادة (٤٤) ، بتاريخ ١١ جمادى الأول ١١٥١هـ / ١٨ أغسطس ١٦٤١م .

١١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ (٢) ، ص ٢١٨ــ٢١٩ ، أحداث شعبان ١٢٠٥هـ / ١٦ ابريل ــ ١٤ مايو ١٧٩٠م .

اسماعيل بك : أصله من مماليك ابراهيم كتخدا ، ثم انضم إلى جانب علي بك الكبير (بلوط قبان) وأصبح صنجقا ، وتقلد منصب الدفتردارية ، أي الإشراف على مالية البلاد ، كما تقلد مادة الحج مرتين ، وجعله حسن باشا كتخداه ، ثم صار منذ (١٢٠٢هـ / ١٧٨٨ م) شيخا للبلد ، وانفرد على حد تعبير الجبرتي « في إمارة مصر ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض ، واستوزر محمد أغا البارودي ، وجعله كتخداه » وظل يشغل منصب مشيخة البلد إلى حين وفاته في ٢٦ شعبان ١٢٠٥ هـ / ٣٠ أبريل ١٧٩١م .

أنظر الجبرتي : عبد الرحمن بن حسن المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٥١ ، ص ٢١٩ .

١٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٤٨) ، ص (٨٢) ، مادة (١٠٦) بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠هـ / ١٤ مايو ١٦٤٠م .

١٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٦٠) ، ص (٦٩) ، مادة (٨٦) ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ١٠٦٣هـ / ٢٣ مايو ١٦٥٣م ، ص (٨١) ، مادة (٩٨) ، بتاريخ ١٠ رجب ١٠٦٣هـ / ١٦٥٣م .

١٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٢١) ، ص (٣٣) ، مادة (٨٠) بتاريخ ٢١ جمادي الثاني ٩٧٠هـ / ١٥ فبراير ١٥٦٣م .

١٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٢١) ، ص (٥٤) ، مادة (١٤٢) ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ٩٧٠هـ / ١٩ فبراير ١٥٦٣م .

١٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٣٧٢) ، مادة (٩٣٩) ، بتاريخ ١٢ جمادى الثاني ٩٦٤هـ /١٢ ابريل ١٥٥٧م .

١٧) سميت هذه السوق بالباسطية نسبة إلى القاضي عبد الباسط بن خليل بن إبراهيم الدمشقي ناظر الجيوش (٨٢٢هـ / ١٤١٥م) الذي أنشأ القيسارية التي عرفت بالباسطية داخل باب زويلة التي تحولت إلى سوق الباسطية أنظر : مبارك ، علي ، الخطط التوفيقية ، طبعة بولاق ، جـ ٢ ، ص ٤٤ــ٤٥ . أنظر أيضا أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٣٩١) ، مادة (٩٥٧) ، بتاريخ ١٥ جمادي الثاني ٩٦٤هـ / ١٥ أبريل ١٥٥٧م .

سوق الجملون : نسبة إلى جمال الدين بن صيدم ، أحد الأمراء المماليك ، وتقع هذه السوق في جهة اليسار من شارع التربيعة في منطقة الشرم والى ، وكانت هذه السوق في العصر المملوكي في وقت قانصوة الغوري ، وكان بها قيسارية تعرف بقيسارية ابن قريش وبارا .

١٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٣٩٥) ، مادة (٩٩٦) ، بتاريخ ١٨ جمادي الثاني ٩٦٤هـ / ١٨ أبريل ١٥٥٧ م .

١٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٥) ، ص (٤٠٢) ، مادة (١٠١٩) بتاريخ ١٨ جماد الثاني ٩٦٤هـ / ١٨ أبريل ١٥٥٧م .

٢٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٤١٢) ، مادة (١٠٤٦) ، بتاريخ ٢٢ جماد الثاني ٩٦٤هـ / ٢٢ أبريل ١٥٥٧م .

٢١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٤٢١) ، مادة (١٠٧٣) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني ٩٦٤هـ / ٢٣ أبريل ١٥٥٧م .

٢٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٦) ، ص (٥١) ، مادة (١١٢) ، بتاريخ ١٢ رمضان ٩٦٤هـ / ٩ يوليه ١٥٥٧م .

٢٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة ، سجل (٤٤٦) ، ص (٧٩) ، مادة (١٨٦) بتاريخ ١٨ رمضان ٩٦٤هـ / ١٥ يوليه ١٥٥٧م .

٢٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٦) ، ص (١٥٣) مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٤ شوال ٩٦٤هـ / ٣١ يوليه ١٥٥٧م .

٢٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٦) ، ص (١٩٤) ، مادة (٤٩٠) ، بتاريخ ١١ شوال ٩٦٤هـ / ٧ يوليه ١٥٥٧م .

٢٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٦) ، ص (٢٦٠) ، مادة (٦٨٣) ، بتاريخ ٢٠ شوال ٩٦٤هـ / ١٦ أغسطس ١٥٥٧م .

٢٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٩) ، ص (١٨٨) ، مادة (٥٣٤) ، بتاريخ ٢١ جماد

الثاني ٩٧١هـ / ٥ فبراير ١٥٦٤م .

٢٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٤٩) ، ص (٢٥٠) ، مادة (٦٨٨) ، بتاريخ ٦ رجب ٩٧١هـ / ١٩ فبراير ١٥٦٤م .

٢٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٦٠) ، ص (٢٦٢) ، مادة (١٠٢٤) ، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ٩٨٧هـ / ٤ يوليه ١٥٧٩م .

٣٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٤٦٠) ، ص (٣٧٠) ، مادة (١٤٣٥) ، بتاريخ ٧ جمادى الثاني ٩٨٧هـ / ١ أغسطس ١٥٧٩م .

٣١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٩) ، ص (١٣٤) ، مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ٩٧١هـ / ٩ يناير ١٥٦٤م .

٣٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص (١٩٤) ، مادة (٢٧٠) .

٣٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (٥) ، ص (١٢) ، مادة ٣٥ بتاريخ ١١ رجب ٩٧٠هـ / ٦ مارس ١٥٦٣م .

٣٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل (٢٦) ، ص (٣٥٩) ، مادة (١٨٠٤) ، بتاريخ ١٨ شعبان ١٠١٧هـ / ٢٧ نوفمبر ١٦٠٨م ، أنظر محكمة الباب العالي ، سجل (١٣١) ، ص (١٤٢) ، مادة (٥٣٤) ، بتاريخ ١١ شوال ١٠٦٣هـ / ٤ سبتمبر ١٦٥٣م .

أنظر أيضا ، علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ١٩٦٩ : جـ ٢ ، ص (٢٥) ، جـ ٢٣ ، ص (٧٦) ، حيث يذكر الوكالتين الأخيرتين .

٣٥) مبارك ، علي : الخطط التوفيقية ، جـ ٣ ، ص (٣٧ــ٣٨) ، حيث يذكر أن هذه الوكالة كانت معدة (لبيع أصناف البضائع المغربية) .

٣٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص (٢٨٥ــ٢٨٧) ، مادة (٢٧٦) .

٣٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجلات تقارير النظر ، سجل (١٩) ، ص (١) مادة (٥) ، بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٢٠٥هـ / ١٣ يوليه ١٧٩١م .

٣٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص (٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧هـ / ١٨ يناير ١٧٦٥م .

الجلابة هم تجار العبيد السود ، وكانت تجارة العبيد رائجة في مصر خلال العصر العثماني وكان لهؤلاء الجلابة وكالتهم المشهورة التي كانت تباع فيها كذلك السلع السودانية الأخرى التي تحملها قافلتي دارفور ، وسنار ، ومقرها شارع الصنادقية بحي الأزهر . ومما تجدر الإشارة إليه أنّ تجّار العبيد البيض كان يطلق عليهم اسم « البسرجية » تمييزا لهم عن الاجلابة تجار العبيد السود .

٣٩) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل (٣) ، ص (٣٠) ، مادة (١٠٦) بتاريخ ٦ شوال ١١٣٧هـ / ١٨ يونية ١٧٢٥م . وسجل (١) ، ص (٣٧) مادة (١١٢) بتاريخ ١٤ ربيع أول ١١٣٠هـ / ١٦ يناير ١٧١٨م . وسجلات محكمة المنصورة ، سجل (٥) ، ص (٤٢) مادة (١٢١) ، بتاريخ ١٠ شوال ١١٤٧هـ / ٥ مارس ١٧٣٥م .

٤٠) لمزيد من التفصيل عن تعريف الوكالة والخان أنظر :

عاشور : السيد محمد ، صناعة وتجارة الأقمشة في مصر ، ط (١) ، ص ٣٤ ــ٣٦ .

٤١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص (٢٧٦) ، مادة (١١٠٢) ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ / ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م .

٤٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٦) ، ص (٧٦) ، مادة (٣٢٧) ، بتاريخ ٨ صفر ١٠٠٩هـ / ١٩ أغسطس ١٦٠٠م .

٤٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص (٢١١) ، مادة (٥٣٩) ، بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ٩٦٤هـ / ١٧ مارس ١٥٥٧م .

٤٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص ٢٣٩) ، مادة (٦٠٩) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ٩٦٤هـ / ٢٤ مارس ١٥٥٧م .

٤٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص (١٥٢) ، مادة (٣٦٨) ، بتاريخ ٣ شوال (٩٦٤هـ / ٣٠ يوليه ١٥٥٧م .

٤٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص (٢٤٨) ، مادة (٦٤٦) بتاريخ ٢٠ شوال ٩٦٤هـ / ١٧ أغسطس ١٥٥٧م .

٤٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، (٢١) ، ص (٣٥) ، مادة (٨٦) ، بتاريخ ٢١ جمادى الثاني ٩٧٠هـ /١٥ فبراير ١٥٦٣م .

٤٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٢١) ، ص (٤٨) ، مادة (١٢٥) ، بتاريخ ٢٤ جمادى الثاني ٩٧٠هـ / ١٨ فبراير ١٥٦٣م .

٤٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٦٠) ، ص (٥٧) ، مادة (٢١٧) بتاريخ ٢١ صفر ٩٨٧هـ / ١٩ أبريل ١٥٧٩م .

٥٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص (٢٧٦) ، مادة (١١٠٢) بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ / ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م .
ص (٤١٩) ، مادة (١٦٣٧) ، بتاريخ ٥ جمادى الثاني ١٠٠٥هـ / ٢٤ يناير ١٥٩٧م ، ص (٤٢٠) ، مادة (١٦٣٢) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني ١٠٠٥هـ / ١١ فبراير ١٥٩٧م ، سجل (٤٧٦) ، ص (١١١) ، مادة (٤٥٦) بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٠٠٩هـ .

٥١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص (٣٣٢) ، مادة (١٣٢٣) ، بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٠٠٥هـ / ٤ ديسمبر ١٥٩٦م ، ص (٣٣٣) ، مادة (١٣٢٥) ، بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٠٠٥هـ / ٤ ديسمبر ١٥٩٦م .

٥٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٤) ، ص (١٥١) ، مادة (٥٧٤) ، بتاريخ ٩ محرم ١٠٠٦هـ / ٢٢ أغسطس ١٥٩٧م .

٥٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (١٨٨) ، ص (٤١٤) ، مادة (١٣٧٠) ، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٠٠٩هـ / ٢٨ سبتمبر ١٦٠٠م .

٥٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٦) ، ص (١٣٠) ، مادة (٥٠٩) ، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٠٠٩هـ / ٧ أكتوبر ١٦٠٠م .

٥٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (١٨٨) ، ص (٥٢٩) ، مادة (١٧٨١) ، بتاريخ ٩ جمادى الثاني ١٠٠٩هـ / ١٦ ديسمبر ١٦٠٠م .

٥٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (١٨٨) ، ص (٤٣٦) ، مادة (١٤٣٧) ، بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٠٠٩هـ / ١١ أكتوبر ١٦٠٠م .

٥٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٤٨) ، ص (١٠) ، مادة (١٩) بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٠٤٩هـ / ١٣ مارس ١٦٤٠م .

٥٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٤٨) ، ص (٨٢) ، مادة (١٠٦) ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠هـ / ١٤ مايو ١٦٤٠م .

٥٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٤٨) ، ص (٢٩٩) ، مادة (٤٩٥) ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠ هـ / ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠م .

٦٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٥٠) ، ص (٤٧) ، مادة (٥٦) ، بتاريخ ١ جماد الثاني ١٠٥٢هـ / ٢٧ أغسطس ١٦٤٢م .

٦١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٥٠) ، ص (٢٨٤) ، مادة (٣٩٣) ، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٠٥٣ هـ / ١ يونية ١٦٤٣م .

٦٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٥٠) ، ص (٣٠٢) ، مادة (٤٢٨) ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٠٥٣هـ / ١٣ يونية ١٦٤٣م ، سجل (٦٠) ، ص (٥٤) . مادة (٦٣) ، بتاريخ ١٤ جمادى الثاني ١٠٦٣هـ / ١٢ مايو ١٦٥٢م .

٦٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٦٠) ، ص (٥٥) ، مادة (٦٥) ، بتاريخ ١٥ جمادى الثاني ١٠٦٣هـ / ١٣ مايو ١٦٥٢م .

ولمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع أنظر :

عبد الرحيم عبد الرحمن : « تقديم كشف الكربة في رفع الطلبة » . **المجلة التاريخية المصرية** ــ العدد (٢٣) ١٩٧٦ ، ص ٢٩١ــ٣٠٠ .

« وتقديم بلوغ الارب برفع الطلب » ، **المجلة التاريخية المصرية** ، العدد (٢٤) ، ص ٢٦٧ــ٢٧٥ .

وتقديم أوضح الإشارات ... ص ٤ــ٧ .

٦٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٦٠) ، ص (٦٩) ، مادة (٨٦) ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ١٠٦٣هـ / ٢٣ مايو ١٦٥٢ .

٦٥) عملة فضية ، ضربت في عهد السلطان سليمان القانوني ، وكان القرش يعادل (٤٠) نصف فضة ، وأصبحت تعرف كذلك باسم « بارة » .

أنظر : فهمي عبد الرحمن : النقود المتداولة أيام الجبرتي ، ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٥٧٣ .

٦٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل (١) ، ص (٧٢) ، مادة (٣٣٥) ، بتاريخ ٢٧ رمضان ٩٤٣هـ / ٩ مارس ١٥٣٧م .

٦٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (١٧٠) ، ص (٩٠) ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٠هـ / ٢٠ أكتوبر ١٥٦٢م .

٦٨) الدينار : عملة ذهبية كانت شائعة الاستعمال في مصر في العصر العثماني ، وكانت قيمة الدينار تختلف من سنة إلى أخرى حسب ظروف السوق المحلية ، وكان ينص على قيمتها في عقود البيع والشراء .

٦٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (١٨٤) ، ص (٥٦٠) ، مادة (١٩٧٧) ، بتاريخ ١٥ رجب ٩٩٩هـ / ٩ مايو ١٥٩١م .

٧٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل (١٨٨) ، ص (٢٥٩) ، مادة (٨٠١) بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٠٠٨هـ / ٢٤ مايو ١٦٠٠م .

٧١) لمزيد من التفصيل عن هذه الأسر التجارية ، أنظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية » في **المجلة التاريخية المصرية** للسنة العاشرة ، ١٩٨٣ ، ص ٦٨ــ٧٤ .

ــ الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٩٣ .

ــ الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار جـ ٢ ، ص (١٨٨) ،

ــ محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص (٢٧٦) ، مادة (١١٠٢) بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ / ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص (٤١٩) ، مادة (١٦٣٧) بتاريخ ٥ جمادى الثاني ١٠٠٥هـ / ٢٤ يناير ١٥٩٧م ، ص (٤٢٠) ، مادة (١٦٣٢) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني ١٠٠٥هـ / ١١ فبراير ١٥٩٧م .

٧٢ أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٠١) ، ص (١١) ، مادة (١٦) بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١١٥١هـ / ١٠ أغسطس ١٧٣٨م .

٧٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٠١) ، ص (١١) ، مادة (١٧) بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١١٥١هـ / ١٠ أغسطس ١٧٣٨م .

٧٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٠١) ، ص (٢٥) ، مادة (٤٤) بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١١٥١هـ / ٢٧ أغسطس ١٧٣٨م .

٧٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٠١) ، ص (٧٤) ، مادة (١٤٧) ، بتاريخ ١٦ جمادى الثاني ١١٥١هـ / ١ أكتوبر ١٧٣٨م .

٧٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١٤) ، ص (٢٣٤) مادة (٢٣٤) ، بتاريخ ٨ ربيع الثاني (١١٣١ هـ / ٢٨ فبراير ١٧١٩م .

٧٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١٤) ، ص (٤٢٠) ، مادة (٤٠٣) ، بتاريخ ١٤ جمادى الثاني ١١٣١ هـ / ٤ مايو ١٧١٩ م .

٧٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٤٨) ، ص (٥٩٧) ، مادة (٨٤٢) بتاريخ ٢ ذي القعدة ١١٥٢هـ / ٣١ يناير ١٧٤٠ م .

٧٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (١) ، ص (٢) مادة (٦) ، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١١٤١ هـ / ١ نوفمبر ١٧٢٨ م .

٨٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية : سجلات اسقاط القرى ، سجل (١) ، ص (٢) ، مادة (٦) ، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١١٤١هـ / ١ نوفمبر ١٧٢٨ م .

٨١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١) ، ص (٤) ، مادة (١٢) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١١٤١هـ / ١٩ أكتوبر ١٧٢٨ م .

٨٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢) ، ص (١٢٥) ، مادة (٣٦٢) ، بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١١٤٤ هـ / ١٣ نوفمبر ١٧٢٨ م .

٨٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢) ، ص (١٣١) مادة (٣٨١) بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١١٤٤ هـ / ١٦ نوفمبر ١٧٢٨ م .

٨٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٥٢) ، ص (٢٤١ــ٢٤٣) ، مادة (٤٠٦) ، بتاريخ ١٥ محرم ١١٥٥ هـ / ١١ مارس ١٧٤٣ م .

انظر أيضا : عبد الرحيم عبد الرحمن ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨) دراسة في

تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، تونس ١٩٨٢ .

٨٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ص (٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧ هـ / ١٦ يناير ١٧٦٥ م .

٨٦) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في تراجم الأخبار ، ١٩٠٤ ، جـ ٢ ص (٢١٨ــ٢١٩) ، حيث ذكر كيف ارتفع شأن أحمد بن عبد السلام ، وكيف ارتفع شأن أحمد المحروقي . وذكر وفاة السيد أحمد عبد السلام في شعبان ١٢٠٥ هـ / ٥ أبريل ــ ٣ مايو ١٧٩٠ م ، وذلك بقوله ... ومات الخواجا المعظم والتاجر المكرم ، السيد أحمد بن السيد عبد السلام ، المغربي الفاسي ، نشأ في حجر والده ، وتربى في العز والرفاهية حتى كبر وترشد ، وأخذ وأعطى ، وباع واشترى ، وشارك وعامل ، واشتهر ذكره ، وعرف بين التجار ، ومات أبوه ، واستقر مكانه في التجارة ، وعرفته الناس زيادة عن أبيه ، وصار يسافر إلى الحجاز ، في كل سنة ، مقوما مثل أبيه ، وبنى داره ووسعها ، وأضاف إليها دكة الحسبة التي بجوار القمامين ، وأنشأ دارا عظيمة أيضا بخط الساكت بالأزبكية ، وانضوى إليه السد أحمد المحروقي ، وأحبه واتحد به اتحادا كليا ، وكان له أخ من أبيه بالحجاز يعرف بالعرايش من أكابر التجار ووكلائهم المشهورين ، ذو ثروة عظيمة ، فتوفى ، وصادف وصول المترجم حينئذ إلى الحجاز فوضع يده على ماله ودفاتره وشركاته ، وتزوج بزوجته ، وأخذ جواريه وعبيده ، ورجع إلى مصر ، واتسع حاله زيادة على ما كان عليه ، وعظم صيته ، وصار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وذمامه في الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء الى السيد أحمد المحروقي ، وارتاح إليه لحذقه ونباهته ونجابته وسعادة جده ، ولم يزل على ذلك حتى اختارته المنية وحالت بينه وبين الأمنية ، وتوفى في شعبان مطعونا ، وغسل وكفن ، وصُلي عليه بالمشهد الحسيني في مشهدٍ حافل ، بعد العشاء الأخيرة في المشاعل ، ودفن عند أبيه بزاوية العربي بالقرب من الفحامين ، والتجأ السيد أحمد المحروقي إلى محمد أغا البارودي ، كتخدا اسماعيل بيك فسعى إليه ، وأقره مكانه وأقامه عوضه في كل شيء ، وتزوج بزوجاته ، وسكن داره ، واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله ، ونهى أمره من حينئذ وأخذ وأعطى ، ووهب وصانع الأمراء ، وأصحاب الحل والعقد حتى وصل إلى ما وصل إليه ، وأدرك مالم يدركه غيره فيما سمعنا ورأينا كما قيل :

وإذا السعادة لاحظتك عيونها ... نم فالمخاوف كلهن أمان

٨٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢٢٤) ، ص (٦٥٧) ، مادة (٧٨٦) ، بتاريخ ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م .

٨٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥)، ص (١٨٢) ، مادة (١٨٢) .

٨٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، ص (١٩١) ، مادة (٢٩١) .

٩٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٩٠ مكرر) ، ص (٤٢) ، مادة (٢١٨) ، بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٠١٧هـ / ٢٧ مارس ١٦٠٩ م .

٩١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢٢٤) ، ص (٦٥٧) ، مادة (٧٨٦) بتاريخ ١٢١٢ هـ / ١٧٩١ م .

٩٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢٢٤) ، ص (٦٥٧) ، مادة (٧٨٦) ، بتاريخ ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م .

٩٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، ص (١٨٢) ، مادة (١٨٢) .

٩٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، ص (١٩١) ، مادة (٢٩١) .

٩٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل (٩٠ مكرر) ، ص (٤٢) ، مادة (٢١٨) بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٠١٧ هـ / ٢٧ مارس ١٦٠٩ م .

٩٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٢٢٤) ، ص (٦٥٧) ، مادة (٧٨٦) بتاريخ ١٢١٢ هـ / ١٧٩١ م .

٩٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجلات اسقاط القرى ، سجل (١) ، ص ٢ ، مادة (٦) بتاريخ ٨ ربيع الأول ١١٤١ هـ / ١٠ سبتمبر ١٧٣١ م ، مادة (١٢) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١١٤١ هـ / ١٧ سبتمبر ١٧٣١ م ، ص (٤) مادة (١٣) بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤١ هـ / ١٧ سبتمبر ١٧٣١ م ، ص (٣٣) ، مادة (١٢٤) بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٤١ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٧٣١ م ، ص (٣٧) ، ص (٨١) ، مادة (١٢٤) بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٤١ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٧٣١ م ص (٣٧) ، ص (٨١) بتاريخ ١٥ رمضان ١١٤١ هـ / ١٢ مارس ١٧٣٢ م ، سجل (٢) ، ص (١٢٥) ، مادة (٣٦٢) بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١١٤٤ هـ / ١٢ أكتوبر ١٧٣١ م ، ص (١٣١) ، مادة (٣٨١) بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١١٤٤ هـ / ١٥ أكتوبر ١٧٣١ م ، ص (١٠٩) مادة (٣٠٣) بتاريخ غرة صفر ١١٤٤ هـ / ٥ أغسطس ١٧٣٩ م ، ص (١٠٩ــ١١١) ، مادة (٣٠٤) بتاريخ غرة صفر ١١٤٤هـ / ٥ أغسطس ١٧٣١ م .

أنظر أيضا : سجلات الديوان العالي ، سجل (١) ، ص (١٣٥) مادة (٢٩١) بتاريخ ٢١ محرم ١١٥٤ هـ / ٢٨ مارس ١٧٤٢ م .

٩٨) عبد الغنى ، أحمد شلبي ، أوضح الاشارات .. ، ص (١٩٥) حيث ذكر « وإنما أحدث الربا في هذا البلد ، من رهن البلاد واستئجارها من صاحب البلد ، إنما هو محمد دادي الشرايبي » .

٩٩) أنظر ــ مبارك ، على ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة باسم « الخطط التوفيقية » ، جـ ٢ ، ص (١٠٨) ، جـ ٣ ، ص : ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ .

ــ أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، ص (٤٢٢) ، مادة (٦٢٩) ، ص (٤٥٧) ، مادة (٦٨٤) ، ص (٧٢٦) بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١١٧٧ هـ / ٢٦ نوفمبر ١٧٦٣ م .

ــ عبد الرحيم عبد الرحمن : المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨ م) دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ــ تونس ، ١٩٨٢ . ص (٧٧ ــ ٧٨) ، ص (١٢٩ــ١٨٦) .

١٠٠) أرشيف الشهر العقاري بالإسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء ، سجل (٢٣) ، ص ٨٧ ، مادة ٣١٢ .

المراجع العربية :

١) **الوثائق غير المنشورة :**

أ) **أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة :**

اعتمد البحث على وثائق المحاكم التالية المحفوظة بهذا الأرشيف .

ــ محكمة الباب العالي .
ــ محكمة بولاق .
ــ محكمة الصالحية النجمية .
ــ محكمة طولون .
ــ محكمة القسمة العربية .
ــ محكمة القسمة العسكرية .
ــ سجلات إسقاط القرى .
ــ سجلات تقارير النظر .
ــ سجلات الديوان العالي .

ب) **أرشيف الشهر العقاري بالإسكندرية :**

ــ سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية والجزيرة الخضراء ــ الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر .

جـ) **أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقاهرة :**

ـــ سجلات محكمة المنصورة الشرعية ـــ الخاصة بالقرن الثامن عشر .
ـــ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ـــ الخاصة بالقرن الثامن عشر .

د) قانون نامة مصر : الذي وضعه السلطان سليمان ٩٣١ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٥٢٤ / ١٧ أكتوبر ١٥٢٥ م .
ترجمة : متولى ، أحمد فؤاد . دراسة وتحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت الطبع .

٢) **الكتب المنشورة :**

ابن إياس ، محمد بن أحمد : **بدائع الزهور في وقائع الدهور** ، تحقيق محمد مصطفى ، ط ٢ ، القاهرة : ١٩٦٠ .

الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، ٤ أجزاء ، المطبعة الأميرية ببولاق : ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م .

الصباغ ، ليلى : « الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث » **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد (٧ـــ٨) ، تونس : ١٩٧٧ .

عاشور ، السيد محمد : **صناعة وتجارة الأقمشة في مصر** ، الطبعة الأولى ، القاهرة : ١٩٧٢ .

عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ـــ **الريف المصري في القرن الثامن عشر** ، القاهرة : ١٩٧٤ .
ـــ « تقديم كشف الكربة في رفع الطلبة » ، **المجلة التاريخية المصرية** ، العدد (١٢٣) ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩١ ـــ ٣٠٠ .
ـــ « تقديم بلوغ الأرب برفع الطلب » ، **المجلة التاريخية المصرية** ، العدد (٢٤) ، ص ٢٦٧ـــ٢٧٥ .
ـــ « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية » **المجلة التاريخية المغربية** السنة العاشرة ، العدد (٢٩ ـــ ٣٠) ، يوليه ١٩٨٣ .
ـــ « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثماني (١٥١٧ ـــ ١٧٩٨ م » ، **مجلة البحوث التاريخية** التي يصدرها مركز دراسات جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، يوليه ١٩٨٢ .
ـــ **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ـــ١٧٩٨ م)** ، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، تونس : ١٩٨٢ .
ـــ « النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني (١٥١٧ـــ١٧٩٨ أ) ، في كتاب البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة » ، **أبحاث الأسبوع العلمي الثالث ١٠ ـــ ١٥ مارس ١٩٧٩ ، مناقشة التاريخ الحديث** ، جامعة عين شمس ، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة : ١٩٨٠ م .

عبد الغنى ، أحمد شلبي : **أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات أو التاريخ العيني** ، طبعة مصر ، ١٩٧٧ .

فهمي ، عبد الرحمن : « النقود المتداولة أيام الجبرتي » ، بحث منشور ضمن أبحاث **ندوة عبد**

الرحمن الجبرتي وعصره دراسات وأبحاث ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

مبارك ، على : **الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ــ باسم الخطط التوفيقية** ، ج ٢ ، ج ٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

مختار ، محمد : **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية** . دراسة وتحقيق وتكملة ، محمد عمارة ، ط ١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .

المراجع الأجنبية :

Raymond, André : **Artisans et commerçants au Caire XVIII ème Siècle,** 2 vols. Damascus: 1973-74.

Wals, Terence. : **Trade Between Egypt and Bilad Al-Sudan 1700-1820.** institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire, 1978.